

PRESS CLIPPING SHEET

PUBLICATION:	Al Hayat
DATE:	29-September-2015
COUNTRY:	Egypt
CIRCULATION:	267,370
TITLE :	Where are the oil markets headed?
PAGE:	10
ARTICLE TYPE:	General Industry News
REPORTER:	Waleed Khadory

PRESS CLIPPING SHEET

أسواق النفط إلى أين؟

وليد خدوري *

لعامي ٢٠١٥ و٢٠١٦. وتلفت الدراسة بعد التحليل الاقتصادي لنحو ألفي حقل منتج عالمياً، إلى أن ٠,٢ في المئة فقط من الإنتاج، أو نحو ١٩٠ ألف برميل يومياً، غير مربحة عند ٥٠ دولاراً للبرميل. وتؤكد أن أكثر الحقول المعرضة للخطر هي في الأراضي الأميركية (أي حقول النفط الصخري) والحقول البريطانية في بحر الشمال. لكن الدراسة تضيق أن ١,٥ مليون برميل يومياً من الإنتاج، أو نحو ١,٦ في المئة من الإمدادات العالمية، معرضة لخطر التوقف، خصوصاً في الولايات المتحدة، في حال انخفاض الأسعار إلى نحو ٤٠ دولاراً للبرميل.

يُذكر أن تقليص نفقات شركات الخدمات النفطية الهندسية وتكاليفها أدى إلى استغناء هذه الشركات عن الآلاف من موظفيها، ناهيك عن دمج بعضها ببعضها الآخر. وستؤدي هذه الخطوات إلى خسارة الشركات كثيراً من المتخصصين، فيما ستفرض عمليات الدمج بين هذه الشركات المتخصصة إلى تقليص المنافسة مستقبلاً بين هذه الشركات الهندسية، ما قد يؤدي إلى ارتفاع تكاليف خدماتها مستقبلاً وزيادة النفقات لتطوير الحقول. وتحاول الشركات النفطية تحسين النظم المطبقة في تطوير الحقول وتحسين التقنية، من أجل تقليص النفقات عن مستوياتها الحالية.

تتوقع «وود ماكينزي» تحسّن الأسعار بدءاً من عام ٢٠١٧، على عكس توقعات كثير من المراقبين الأكثر تشاؤماً. وترجع الدراسة تعاوناً أكبر وأوثق بين الشركات النفطية العاملة وشركات الخدمات هذا العام. وحذرت الدراسة من الأخطار المحيطة بالحقول القديمة نسبياً في بحر الشمال، والتي يُحتمل بلوغها ذروة طاقتها الإنتاجية، ويتوقع هبوط إنتاجها طبعياً في المستقبل المنظور. ونهت من الجوانب الاقتصادية لحقول النفط الثقيل في فنزويلا (حقل أورينوكو) وكولومبيا.

ما الذي يمكن استنتاجه من معطيات هذه الدراسة؟ أن سعر ٥٠ دولاراً للبرميل تقريباً مهم جداً كمؤشر إلى مدى عافية الاستثمار الاقتصادي في تطوير الحقول النفطية الجديدة، خصوصاً حقول النفط الصخري الأعلى كلفة في أميركا الشمالية. ومعروف أن الأسعار الحالية لنفط «برنت» تراوح بين ٤٥ و٥٠ دولاراً للبرميل، أي أنها قريبة جداً من السعر المطلوب. أما التوقعات بانخفاض الأسعار إلى نحو ٤٠ دولاراً للبرميل فغير واقعية، والسبب أن هذا السعر المنخفض جداً سيلحق نكسة بحقول النفط الصخري.

لكن بما أن صناعة النفط عالمية، ثمة عوامل أخرى تتداخل في هذه الصناعة، فالحديث عن احتمال نزوب بعض الحقول البريطانية القديمة في بحر الشمال، سيترك آثاره في الأسواق العالمية، نظراً إلى أهمية هذه الحقول لقرتها من الأسواق الاستهلاكية الأوروبية. وسيترك ارتفاع تكاليف إنتاج النفط الثقيل في فنزويلا بصماته على الأسواق، والسبب الرئيس هو الاحتياط الضخم لهذا النوع من النفط، الذي يرفع احتياط فنزويلا إلى المستويات الأعلى عالمياً.

■ تشير دراسة لمؤسسة «وود ماكينزي» البريطانية للاستشارات النفطية، صدرت مطلع أيلول (سبتمبر)، إلى أن مشاريع بقيمة ١,٥ تريليون دولار تقريباً، مخصصة لتطوير حقول نفط تقليدية حول العالم وأخرى غير تقليدية في أميركا الشمالية، لا يمكن السير بها إذا استمر سعر البرميل عند ٥٠ دولاراً. وتؤكد الدراسة إخفاق محاولات شركات النفط لتقليص التكاليف الخاصة بنفقات الشركات الهندسية العاملة في الخدمات النفطية، بواقع ٢٠ - ٣٠ في المئة، فلم يتحقق سوى ١٠ - ١٥ في المئة.

ما معنى تأجيل تطوير هذا الكم الضخم من الحقول الجديدة؟ أولاً، سيؤدي ذلك في المستقبل المنظور إلى الإخفاق في تأمين الإمدادات الكافية لتلبية المعدلات السنوية المتزايدة للطلب، وعدم التوازن هذا في العرض والطلب العالميين، سيؤدي إلى ارتفاع أسعار النفط. ثانياً، إن عدم تطوير حقول جديدة لن يؤثر في ميزان العرض والطلب العالمي الحالي، لأنه لا يحجب نفطاً متوافراً حالياً، إذ لن تشعر الأسواق بالخلل في ميزان العرض والطلب إلا بعد سنوات، عندما تتبين نتائج تأخير الاستثمارات الحالية. ومعروف أن تطوير أي حقل يتطلب ما بين سنتين وخمس سنوات، اعتماداً على التركيبة الجيولوجية للحقل، وعمقه، والطبقات الممكن الإنتاج منها، ويعدده من مراكز الإنتاج الأخرى، ما يؤثر في سرعة تأمين الخدمات الهندسية الضرورية للتطوير وكلفتها. ثالثاً، إن الإشارة إلى ضرورة توافر سعر ٥٠ دولاراً للبرميل على الأقل من أجل إنجاح استثمارات بنحو ١,٥ تريليون دولار في حقول جديدة، تعني معدلًا سعرياً متوسطاً.

وعلى رغم أن الدراسة افترضت ضرورة توافر هذا السعر لتطوير كل من النفوط التقليدية وغير التقليدية، واضح أن السعر على علاقة أكثر بالنفوط غير التقليدية الأعلى كلفة من النفوط التقليدية في دول الخليج وبقية البلدان الأعضاء في منظمة «أوبك». رابعاً، وضعت شركات كثيرة خطاً لتطوير حقول جديدة يمكن الاستثمار فيها حالياً على رغم انخفاض الأسعار، على أساس أن تكاليف شركات الخدمات الهندسية النفطية ستتناقص بنحو ٢٠ - ٣٠ في المئة. لكن هذه التكاليف انخفضت بمتوسط بلغ ١٠ - ١٥ في المئة فقط، ما يعني أن تكاليف الإنتاج ستحافظ على مستوياتها العالية. وستبقى، من ثم، العوامل الاقتصادية الخاصة بتطوير الحقول الجديدة سلبية، وستضطر الشركات إلى تأجيل قرارات التطوير فترة أخرى، أو إلى تقليص أعمال التطوير بقدر الإمكان، فتقرر تطوير بعض الحقول التي كان مزمعاً تطويرها، وتؤجل البقية إلى وقت آخر. هذه استنتاجات يصل إليها المراقب للآرقام والاستنتاجات التي قدمتها دراسة «وود ماكينزي».

وكمثال على حجم خفض الاستثمارات في تطوير حقول جديدة، تشير الدراسة إلى أن شركات النفط قلّصت موازناتها العالمية للاستثمار في التطوير بنحو ٢٢٠ بليون دولار